العقود الغير قابلة للتسليم التي ستوفرها البنوك المحلية في مصر(NDF)

www.zillacapital.com

الاحد، 09 أكتوبر 2022

اعلن بنكا الاهلي و مصر عن اصدار شهادات ادخار دولارية بفائدة مرتفعة، في محاولة من البنك المركزي لجذب الدولار الى داخل القطاع المصرفي. بالتوازي مع ذلك يخطط البنك المركزي المصري على إطلاق مشتقات جديدة للعملة الجنيه المصري بهدف توفير السيولة وإتاحة إمكانية للتحوط من مخاطر وتقلبات الجنيه المصري الذي وصل إلى انخفاض قياسي في الآونة الأخيرة فما هي المشتقات المالية التي ستوفرها البنك المركزي المصري للسوق، ولماذا يخطط البنك المركزي لأخذ تلك الخطوة في الوقت الحالي هذا ما سنتعرف عليه.

Non-Deliverable Forward (NDFs)

العقود المستقبلية او ال Non-Deliverable Forwards (NDF) والتي يعتزم المركزي طرحها هي ببساطة عقد بين طرفين، يتفقا فيه على تبادل كمية محددة من الجنيهات مقابل كمية محددة من الدولارات في وقت لاحق، وبحلول هذا الوقت يتعين على احد الطرفين دفع الفرق (وليس الكمية) للطرف الاخر اذا تحرك سعر العملة في مصلحته. الغرض من هذه المشتقات المالية المعقدة مساعدة الشركات والمستثمرين في التحوط من تقلبات العملة، والحد من الاقبال على شراء الدولار لغرض المضاربة وخلق سوق استرشادية للعملة لمنح المرونة المطلوبة، ولا نعتقد انها ستكون متاحة للافراد.

من اشهر البلاد التي استخدمتها كانت الهند و لديها NDF تتداول محليا واخرى تتداول خارج الهند وهناك الكثير من الاوراق البحثية الي كتبت عنها وعلى اثرها على الاستثمارات الاجنبية.

السؤال هنا لماذا يخطط البنك المركزي لأخذ تلك الخطوة في الوقت الحالي؟

- **أولا:** دخول منتجات جديدة في السوق المصرفي المصري سيعمل على جذب مستثمرين جدد للسوق المصري وخاصة المهتمين بالاستثمار في الأسواق الناشئة لما فيها من خطورة عالية وأرباح مرتفعة.
- **ثانيًا:** تعزيز مرونة وشفافية السوق لدى المستثمرين وأن السوق المصرفي المصري هو سوق نامي وفي تطوير مستمر وأن عملة الجنيه المصري متواكب مع أحداث السوق العالمية. وستحمي تلك المشتقات الشركات المحلية من التقلبات الكبيرة في الجنيه إذا تحركت البلاد نحو مزيد من مرونة سعر الصرف.
- **ثالثًا:** العمل على جذب عملات أجنبية للسوق المصري مثل الدولار للعمل على رفع الاحتياطي النقدي بشكل تدريجي وخاصة بعد الانخفاض الذي يحدث للاحتياط النقدي الأجنبي في مصر وأخذ الإجراءات الاحترازية لها مثل خفض الحد الأقصى للسحب من ماكينات الصرافة في الخارج والداخل والبنوك المحلية من الداخل والحد من الشراء الأونلاين وغيرها من الاجراءات التي وضعت وفقًا للسناريوهات الموضوعة لهذا الملف وهناك أسباب الأخرى عديدة لهذا الملف.
- **رابعا:** إطلاق العنان للسيولة في السوق المحلية، وإتاحة الأدوات للتحوط ضد المخاطر التي يتعرض لها الجنيه بعد أن هبط إلى مستوى قياسي.

في النهاية

الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي المصري هي إجراءات الهدف منها الحفاظ على السوق المصرفي المصري وتلك الإجراءات سواء الاحترازية أو اتاحة منتجات جديدة مثل سوق المشتقات المالية هي ستساعد بشكل جيد للتحوط من مخاطر السوق العالمي وخاصة قرارات البنك الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة بشكل دوري.

ولكن الحدث الأهم للتحوط من تلك المخاطر بشكل مباشر هي تشجيع الصناعة المحلية ودعمها وأيضًا الزراعة المحلية ودعمها وتشجيع التصدير للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المحلية هذا سيعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل مباشر لمصر ورفع قوة سوق البورصة المصرية وجذب الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة لمصر والأموال الساخنة أيضًا ...